11 October 2018
Arabic

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والسبعون

اللجنة الثالثة

البند ١٠٩ من جدول الأعمال

منع الجريمة والعدالة الجنائية

الاتحاد الروسي، أوزبكستان، إيران (جمهورية - الإسلامية)، البرازيل، بيلاروس، الجزائر،
الجمهورية العربية السورية، الصين، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، كازاخستان، كوبا،
نيكاراغوا، الهند: مشروع قرار

مكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية

إن الجمعية العامة،

إذ تلاحظ أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، ولئن أوجدت إمكانات هائلة لتنمية
الدول، فإنها تخلق فرصاً جديدة للمجرمين وتؤدي إلى ارتفاع معدلات الجريمة،

وإذ يساورها القلق إزاء ارتفاع معدلات الجرائم المرتكبة في العالم الرقمي وازدياد تنوعها، وإزاء
تأثير هذه الجرائم على استقرار البنى التحتية الحيوية للدول والمؤسسات وعلى رفاه الأفراد،

وإذ تشدد على ضرورة تعزيز التنسيق والتعاون بين الدول في مكافحة استخدام تكنولوجيات
المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية، بما في ذلك من خلال تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان
النامية، وإذ تؤكد في هذا السياق الدور الذي يمكن أن تؤديه الأمم المتحدة، وبالأخص لجنة منع الجريمة
والعدالة الجنائية،

وإذ تنوّه بالأعمال المضطلع بها من قبل اللجنة التي تم تحت رعايتها إنشاء فريق خبراء حكومي
دولي مفتوح العضوية لمكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية،

وإذ تأخذ في الاعتبار المناقشات التي جرت خلال الاجتماعات الأولى إلى الرابع لفريق الخبراء
الحكومي الدولي، التي عُقدت في فيينا في الفترات من ١٧ إلى ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، ومن
٢٥ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣، ومن ١٠ إلى ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٧، ومن ٣ إلى ٥ نيسان/أبريل
٢٠١٨، بشأن ضرورة مواصلة تعزيز النقاش والتعاون على الصعيد الدولي لمكافحة الجرائم المعلوماتية،

وإذ تشير إلى قراراتها ٧٠/٥٣ المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و **٤٩/٥٤** المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و **٢٨/٥٥** المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ و **١٩/٥٦** المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ و **٥٣/٥٧** المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ و **٣٢/٥٨** المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و **٦١/٥٩** المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و **٤٥/٦٠** المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و **٥٤/٦١** المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و **١٧/٦٢** المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و **٣٧/٦٣** المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و **٢٥/٦٤** المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و **٤١/٦٥** المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و **٢٤/٦٦** المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و **١٨١/٦٦** المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و **٢٧/٦٧** المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ و **١٩٣/٦٨** المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ و **٢٤٣/٦٨** المؤرخ ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ و **٢٨/٦٩** المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ و **٢٣٧/٧٠** المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ و **٢٨/٧١** المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ و **١٩٦/٧٢** المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧،

وإذ تأخذ في الاعتبار تقارير فريق الأمم المتحدة للخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي^(١)،

وإذ تشير إلى قرارها ٢٣٠/٦٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، الذي أيدت فيه الجمعية العامة إعلان سلفادور بشأن الاستراتيجيات الشاملة لمواجهة التحديات العالمية: نظم منع الجريمة والعدالة الجنائية وتطورها في عالم متغير،

وإذ تحيط علما بقرار لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ٤/٢٦ المؤرخ ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٧^(٢)، الذي أعربت فيه اللجنة عن تقديرها للعمل المضطلع به من قبل فريق الخبراء المعني بإجراء دراسة شاملة عن الجريمة السيبرانية وطلبت إلى فريق الخبراء أن يواصل عمله الرامي إلى بحث الخيارات المتاحة لتعزيز تدابير التصدي القائمة واقترح تدابير جديدة قانونية أو غير قانونية تُطبّق على الصعيدين الوطني والدولي للتصدي للجريمة السيبرانية،

وإذ تعيد تأكيد أهمية احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات،

١ - **تطلب** إلى جميع الدول الأعضاء إفادة الأمين العام بمواقفها حيال التحديات التي تعترضها في مجال مكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية، وبتقييماتها لهذه التحديات؛

٢ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين؛

٣ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورها الرابعة والسبعين بندا بعنوان "مكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية".

(١) A/65/201 و A/68/98 و A/70/174.

(٢) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاجتماعي والاقتصادي، ٢٠١٧، الملحق رقم ١٠ (E/2017/30)، الفصل الأول، الفرع دال.